تعزيز الشمول المالي من خلال رقمنة الخدمات المصرفية الاسلامية مع التطرق لحالة الجزائر

Enhancing Financial Inclusion Through the Digitization of Islamic Banking Services: Addressing the Case of Algeria

شنوف حكيم*

مخبر الرقمنة والاستشراف الاقتصادي بالجزائر – الجزائر

chennouf02@gmail.com

تاريخ الإستلام:2025/07/28 تاريخ القبول: 2025/08/27 تاريخ النشر:2025/11/22

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور المحوري للتكنولوجيا والتحول الرقمي في دعم وتعزيز الشمول المالي، لا سيما في قطاع الخدمات المالية الإسلامية. حيث تسهم هذه الخدمات في توفير حلول مالية بكفاءة وبتكاليف مناسبة، مع ضمان سهولة الوصول لمختلف شرائح المجتمع والمؤسسات. كما أن قطاع المالية الإسلامية يُظهر انفتاحًا متزايدًا على توظيف التكنولوجيا الحديثة، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في مجال التكنولوجيا المالية. ويُعزى هذا النمو إلى القدرة على مواكبة الابتكارات التقنية وتوظيفها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تحقيق الشمول المالي بحاجة دائمة لابتكارات التكنولوجيا المالية الإسلامية، مع طرح مجموعة من التوصيات، من أبرزها أهمية العمل على تحفيز الاستثمار في هذا المجال، ونشر الوعي بثقافة التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى التوجه نحو استهداف شرائح أوسع من المجتمع، بما يسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التحول الرقمي، شركات تكنولوجيا اسلامية، الخدمات المالية الاسلامية ، الشمول المالي.

تصنيف JEL: G21, G28, O33, O16, Z12

Abstract:

This research highlights the key role of technology and digital transformation in advancing financial inclusion, especially within Islamic finance. The sector's embrace of modern technology has fueled high FinTech growth rates, aligning with Sharia principles. The study concludes that achieving financial inclusion requires constant innovation in Islamic FinTech, recommending stimulating investment, raising awareness, and targeting a wider audience.

Keywords: Digitalization, Digital Transformation, Islamic FinTech Companies, Islamic Financial Services, Financial Inclusion**.**

Jel Classification Codes: G21, G28, O33, O16, Z12.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

ظهر مفهوم الشمول المالي إلى الساحة مع مطلع الألفية الثانية، باعتباره ركيزة أساسية تسهم في تعزيز أداء الاقتصادات والمجتمعات على حد سواء. ويعتمد هذا المفهوم بالدرجة الأولى على تعميم الخدمات المالية وضمان وصولها إلى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية دون استثناء. وقد ساهمت تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي مست اقتصادات العديد من الدول وهددت استقرار المؤسسات المالية الكبرى، في الدفع نحو مراجعة النماذج السائدة والبحث عن بدائل أكثر فعالية وأقل عرضة للمخاطر. وفي هذا السياق، برزت الصناعة المالية الإسلامية كخيار بديل، مدعومة بالتكنولوجيا الرقمية الإسلامية التي ساعدت على تحقيق أهداف الشمول المالي. ونتيجة لذلك، توسع نطاق استخدام المالية الإسلامية ليشمل العديد من الدول الإسلامية وحتى غير الإسلامية. ومن بين أهم الأهداف تحقيق شمول مالي أكثر عدالة واستدامة. وقد أدى هذا التوجه إلى توسّع ملحوظ في استخدام منتجات وخدمات المالية الإسلامية رقميًا على الصعيدين المحلي والدولي (Brown, 2006, p35).

1.1. **الإشكالية:**

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبح التحول الرقمي في القطاع المالي ضرورة حتمية وليس مجرد خيار، حيث أتاح هذا التحول فرصًا كبيرة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال التطبيقات البنكية، المحافظ الإلكترونية، المنصات الرقمية، والتمويل الجماعي، وغيرها. وظهرت التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Fintech) كمجال واعد يجمع بين الابتكار التكنولوجي والمبادئ الإسلامية، ما يفتح آفاقًا جديدة لتحقيق الشمول المالي بوسائل أكثر كفاءة وأقل تكلفة. ورغم ما توفره رقمنة خدمات المالية الإسلامية من فرص واعدة، إلا أن هناك تساؤلات حقيقية حول مدى فعاليتها في الواقع العملي، خاصة في ظل وجود عدد من التحديات، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الدول الإسلامية، محدودية الإطار التنظيمي، وانخفاض مستويات الثقافة المالية والرقمية لدى المستخدمين.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين رقمنة خدمات المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي، من خلال محاولة الإجابة عن الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي مدى تسهم رقمنة خدمات المالية الإسلامية في تحقيق وتعزيز الشمول المالي، وما هي أهم والآليات المنتهجة في ذلك ؟

وينبثق لنا من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية كمايلي:

- ماهي الصيرفة الإسلامية، وماهي أهم مبادئها؟
- كيف يتميز التمويل الإسلامي عن التقليدي؟ وماهي أهم الصيغ الإسلامية؟
- ما هو الشمول المالي ، وماهي أبعاده و أهم مبادئه؟
- ما الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي؟
- كيف يمكن للتكنولوجيا المالية المساهمة في الشمول المالي؟

2.1. **الفرضيات:** تحقيقا لأهداف البحث، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر المالية الاسلامية مصدر لجذب العملاء وتتيح فرصًا كبيرة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية؟
- نمو وتطور حجم اصدار التمويل الاسلامي ينبئ بأفاق مستقبلية، مما يساهم في تقليل الفجوة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي؟

- يساهم التحول التحول الرقمي في مجال المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي؟

3.1. أهداف البحث:

- تحليل العلاقة بين رقمنة المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي.
- استعراض توظيف التكنولوجيا ضمن الخدمات المالية الإسلامية.
- تحديد التحديات التي تواجه رقمنة المالية الإسلامية في تحقيق شمول مالي فعّال.
- اقتراح آليات لتطوير الرقمنة في القطاع المالي الإسلامي بما يعزز دوره في الشمول المالي

4.1. أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول تقاطعًا حيويًا بين محورين أساسيين في التنمية الاقتصادية المعاصرة: الشمول المالي والتحول الرقمي، مع التركيز على قطاع المالية الإسلامية. ويسهم في إغناء النقاش العلمي حول الكيفية التي يمكن بها تسخير التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق أهداف الشمول المالي، خاصة في ظل الفجوة القائمة بين الأنظمة المالية التقليدية والإسلامية.

5.1. مهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على:

- **المنهج الوصفي** :لتناول المفاهيم الأساسية مثل الشمول المالي، الرقمنة، والخدمات المالية الإسلامية.
- **المنهج التحليلي** :لتحليل البيانات المتعلقة بحجم استخدام التكنولوجيا المالية الإسلامية وآثارها على الشمول المالي.

6.1. تقسيمات البحث: تم تقسيم البحث إلى قسمين كما يلي:

- القسم الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والشمول المالي.
- القسم الثاني: رقمنة الخدمات المصرفية الاسلامية وعلاقتها بالشمول المالي
- واختتم البحث بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات

2.الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والشمول المالي:

تستند الصيرفة الإسلامية في مبادئها ومنتجاتها إلى قواعد الشريعة الإسلامية، حيث تمثل هذه الأخيرة الإطار المرجعي الأساسي لكافة أنشطتها. ورغم حداثة التجربة الإسلامية في القطاع المالي وما واجهته من تحديات متعددة، فقد أظهرت قدرة على تحقيق إنجازات ملموسة مكّنتها من أن تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد العالمي خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً. من جهة أخرى، فإن مفهوم الشمول المالي يُعد مفهوماً حديث النشأة أيضاً، ويُقصد به مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية والاستفادة منها

2. 1. الإطار النظري للصيرفة الإسلامية:

حظيت الصيرفة الإسلامية باهتمام متزايد من جانب الخبراء الماليين على المستويين المحلي والدولي، وذلك لما تمثله من بديل للأنظمة التقليدية في المعاملات البنكية..

1.1.2 . تعريف الصيرفة الإسلامية:

نشأت المؤسسات المالية الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية كبدائل شرعية للمصارف التقليدية الربوية التي كانت سائدة. وقد امتدت هذه التجربة بعد ذلك إلى مختلف أنحاء العالم، مستفيدة من نسب النمو المرتفعة التي حققتها

خلال سنواتها الأولى، مدعومة بالزيادة المستمرة في عدد المسلمين، بالإضافة إلى اهتمام عدد متزايد من غير المسلمين بنموذج التمويل الإسلامي، لما يتميز به من خصائص فريدة مقارنة بالتمويل التقليدي.

ويُقصد بالصيرفة الإسلامية المؤسسات المصرفية التي تلتزم، في عملياتها الاستثمارية والإدارية، بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وتسعى لتحقيق أهداف المجتمع وفق المبادئ الإسلامية داخلياً وخارجياً. (يسرى عبد الرحمن، 2020، ص 29).

ويُعرف المصرف الإسلامي بأنه جهة مالية تقوم بجمع الأموال وتوظيفها بما يتماشى مع الضوابط الشرعية، ساعياً لبناء مجتمع متكامل يحقق العدالة في توزيع الثروة، ويُدار المال فيه وفقاً للنهج الإسلامي.(حسين محمد سمحان، 2013، ص 5)

كما أن المصرف الإسلامي لا يؤدي نفس الدور الذي يقوم به المصرف التقليدي من حيث العلاقة القائمة على الدائن والمدين، والفوائد الربوية. بل يعتمد في أنشطته على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، حيث يتم اقتسام العوائد وفق نسب محددة مسبقاً بين الأطراف المتشاركة، بما يعكس جوهر الشراكة الإسلامية في الاقتصاد . (عبد السميع المصري، 1988، ص 35)

2.1.2 نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية:

بدأت أولى المحاولات للنظر في إمكانية إنشاء نظام مصرفي إسلامي خلال المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية سنة 1965، حيث طُرحت لأول مرة فكرة تأسيس بديل مصرفي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.تعود فكرة تأسيس هذه البنوك إلى نشاطات وتصورات الدكتور احمد النجار على غرار بنوك الادخار المحلية الألمانية، حيث اعتمد البنك على مبدأ المشاركة في الأرباح إضافة إلى تنوع العمليات،(عائشة الشرقاوي، 2000، ص 65)

وقد تبلورت الفكرة لاحقاً خلال المؤتمر السنوي السادس، والذي أفضى إلى مقترحات عملية تمثلت في إنشاء أول مصرف إسلامي يعمل وفق الضوابط الشرعية.وقد كانت التجربة الأولى على مستوى العالم العربي متمثلة في بنك الادخار المحلي الذي أُسس في مدينة ميت غمر بمصر سنة 1963،

وفي إطار استمرار السعي نحو إنشاء مؤسسات مصرفية متوافقة مع الشريعة، تم تأسيس مصرف ناصر الاجتماعي في مصر سنة 1971،. ثم جاء تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في عام 1974، تلاه إطلاق بنك دبي الإسلامي سنة 1975.

وقد شكّل النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي مرجعاً فكرياً وتنظيمياً لعدد من البنوك الإسلامية التي تأسست لاحقاً في منطقة الخليج، كما أن البنك الإسلامي للتنمية الذي أُنشئ في جدة عام 1975 لعب دوراً دولياً بارزاً كمؤسسة تمويلية إنمائية، تستهدف دعم التجارة الخارجية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، بما يتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية. (كوثر عبد الفتاح، محمود الابجى ، 1996، ص 199)

واستمر التوسع في إنشاء المصارف الإسلامية بوتيرة متسارعة، إلى أن تجاوز عددها بحلول نهاية القرن العشرين أكثر من 200مؤسسة مالية، جميعها تعمل وفق المبادئ الإسلامية. وقد بلغت القيمة الإجمالية لاستثمارات هذه المؤسسات حينها ما يفوق 100مليار دولار، وهو ما يعكس مدى الإقبال المتزايد على الصيرفة الإسلامية ونجاحها في فرض وجودها ضمن المنظومة المالية العالمية. (وهيبة الزحيلي، 2007، ص 512)

ويمكننا التعرف على عدد البنوك الإسلامية المنتشرة على مستوى العالم مع نهاية القرن العشرون من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: توزيع البنوك الإسلامية عالميًا حسب المنطقة ومؤشراتها المالية سنة 1998

البنـــوك الاســـلاميـــة حـــول العـــالـــم الوحدة: مليون دولار										
المنطقة	عدد البنوك	النسبة	رأس المال	النسبة	الأصول	النسبة	الودائع	النسبة	الإحتياطي	النسبة
جنوب أسيا	51	29	880	12	39272	26	25664	23	1077	35
أفريقيا	35	20	202	3	1575	1	730	1	82	3
جنوب شرق أسيا	31	18	149	2	2332	2	1887	2	159	5
الشرق الأوسط	26	15	3684	50	83136	56	69076	61	382	12
مجلس التعاون الخليجي	21	12	1787	24	20499	14	14088	12	1353	44
أوربا وأمريكا	9	5	660	9	908	1	1139	1	20	1
أسيا	2	1	4	0	6	0	5	0	14	0
أستراليا	1	0	2	0	5	0	/	0	10	0
المجموع	176	100	7368	100	147733	100	112589	100	3097	100

المصدر:لخديمي عبد الحميد، لخديمي حسان،**قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي**،الملتقي الدولي الأول، جامعة غرداية، 23-24 فيفري،2013، ص8.

من خلال الجدول رقم (1)نلاحظ انتشار البنوك الإسلامية عبر مناطق العالم، مع فوارق في عدد البنوك ومؤشراتها المالية (رأس المال، الأصول، الودائع، الاحتياطي)، مقاسة بملايين الدولارات، وذلك مع بداية الألفية الجديدة. فمن حيث عدد البنوكأعلى نسبة من البنوك الإسلامية تتركز في جنوب آسيا (29%)، تليها أفريقيا (20%)، وجنوب شرق آسيا .(18%).

الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي تحتلان مراكز متأخرة من حيث العدد، لكن هذه المعطيات لا تعكس بدقة حجم النشاط المالي، كما سنلاحظ لاحقًا.أوروبا وأمريكا تمثل 5% من العدد، ما يدل على انتشار محدود للصيرفة الإسلامية في الغرب.

أستراليا وآسيا (خارج جنوبها وشرقها) تمثلان أقل النسب، ما يؤكد تركّز التجربة الإسلامية في مناطق معينة.ومن حيث رأس المال، الشرق الأوسط يتصدر بنسبة 50%من إجمالي رأس المال، مما يدل على قوة التمويل المؤسسي رغم قلة عدد البنوك.دول الخليج تأتي ثانية بنسبة 24%، وهو أمر متوقع بالنظر إلى وفرة الموارد النفطية وبيئة الاستثمار النشطة.ومن حيث الأصول،تسجل الشرق الأوسط النسبة الأعلى من الأصول بـ 56%، تليها جنوب آسيا بـ .26%الخليج يأتي ثالثًا بـ 14%، وهو ما يعكس تمركز الأصول الكبيرة في هذه المناطق.ومن حيث الودائع،الشرق الأوسط يحتفظ بالنسبة الأكبر من الودائع (61%)، تليه منطقة جنوب آسيا (23%)، ثم الخليج .(12%)ومن حيث الاحتياط،دول الخليج تتصدر بنسبة 44%من إجمالي الاحتياطيات، مما يعكس متانة النظام المالي لديها، وتوفر أدوات إدارة المخاطر والامتثال للمعايير الشرعية.وجنوب آسيا تأتي ثانية بنسبة 35%، وهو رقم مهم بالنظر إلى البيئة الاقتصادية المتقلبة.

مماسبق نلاحظ عدم التناسب بين عدد البنوك وقوتها المالية،بالرغم أن جنوب آسيا وأفريقيا تستحوذان على أكبر عدد من البنوك، فإن قوتها المالية من حيث الأصول والاحتياطي أقل مقارنة بالخليج والشرق الأوسط.

3.1.2. **مبادئ الصيرفة الإسلامية**: (يحياويوفاء،وآخرون ، 2013، ص 2)

رست الشريعة الإسلامية مجموعة من المبادئ العملية التي تلتزم بها البنوك الإسلامية في جميع تعاملاتها، وتشكل هذه القواعد الإطار الأخلاقي والشرعي الذي يوجّه نشاطها المالي. ومن أبرز هذه المبادئ:

- ❖ تحريم التعامل بالفائدة (الربا) سواء كان ذلك من خلال الإقراض أو الاقتراض، إذ يُعد الربا محظورًا شرعًا بكل أشكاله.
- ❖ تشجيع تداول المال وتنميته، ورفض مبدأ اكتناز الأموال أو تعطيلها عن الحركة الاقتصادية، بما يسهم في تحفيز النشاط المالي والإنتاجي.
- ❖ منع الكسب غير المشروع، وذلك من خلال الابتعاد عن جميع المعاملات والعقود التي تتضمن عناصر غير متوافقة مع الشريعة، ومنها ما يلي:

- **الجهالة** :وهي الغموض في شروط التعاقد أو الجهل ببعض جوانب العقد مما يُضعف من صحة المعاملة، ويُخالف ما استقر عليه العُرف والمعايير الاجتماعية المقبولة.
- **الغرر** :ويتمثل في خوض المعاملة دون وضوح، مما يعرض الطرف المعني أو ماله للمخاطرة أو الهلاك دون علم كافٍ أو يقين.
- **الإسراف** :ويعني تجاوز الحد المقبول في الإنفاق، سواء بالإنفاق في غير موضعه، أو بصرف المال على نحو غير متوازن.
- **التعسف** :أي استخدام الحق المالي بشكل يؤدي إلى الإضرار بالنفس أو بالآخرين، ويتنافى مع مبادئ العدل والإنصاف.
- السُّحت :وهو كل مال يُكتسب بوسائل غير مشروعة، كالغش، وخيانة الأمانة، والتعامل بالربا، والدخول في العقود المحرّمة.
- **الغبن** :ويشير إلى الاستغلال أو الخداع في المعاملات بما يؤدي إلى الإضرار بالطرف الآخر، ويُعد هذا محرّمًا في الشريعة.
- **توجيه المال إلى مجالات مباحة ونافعة**، وذلك من خلال استثماره في أنشطة طيبة ومشروعة، وتجنّب استخدامه في مجالات محرّمة، بما يحقق المنفعة العامة ويخدم مصالح المجتمع.

4.1.2. صيغ التمويل الإسلامي:

تلتزم المصارف الإسلامية في جميع أنشطتها بمبادئ الشريعة الإسلامية، ويُعد الاستثمار من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها هذه المؤسسات لتحقيق أرباح مشروعة. وتتنوع صيغ التمويل المستخدمة، ولكل منها خصائص تميزها، وتخضع جميعها لضوابط شرعية دقيقة. وفيما يلي أهم هذه الصيغ:

❖ **صيغ المداينات**

تشمل العقود التي تُبرم من أجل تحقيق المنفعة المالية على أسس شرعية، ومن أبرزها:

- **صيغة الإجارة**

تُعد من أكثر الأدوات المالية انتشارًا في التعاملات الإسلامية، وتقوم على عقد يتم بموجبه تأجير منفعة معينة، مباحة ومعلومة، لمدة محددة، مقابل أجر معلوم. ويمكن أن تتعلق المنفعة بعين معينة أو موصوفة في الذمة، أو بخدمة محددة. وتنقسم الإجارة إلى عدة أنواع، منها(عرفان دوني ، 2016، ص ص 8-12):

- **صكوك ملكية الموجودات** :وهي أوراق مالية متساوية القيمة تُصدر من قبل مالك الأصل المؤجَّر أو من ينوب عنه، ويتم بيعها للجمهور مقابل ثمن يُجمع من خلال الاكتتاب.
- **صكوك ملكية المنافع** :تمثل هذه الصكوك حصصًا شائعة في منافع أعيان محددة، ولا تقبل التجزئة. وتنقسم إلى:

- صكوك منافع الأعيان الموجودة :وتشمل نوعين:
  - ✓ صكوك يصدرها مالك الأصل بغرض تأجير منافعه، وتُصبح المنفعة مملوكة للمشترين.
  - ✓ صكوك يصدرها مستأجر الأصل، يعيد من خلالها تأجير المنفعة، وتؤول المنفعة للمكتتبين.
- صكوك منافع الأعيان الموصوفة في الذمة :تصدر بهدف تأجير منافع لأعيان غير محددة بعينها ولكن موصوفة بدقة، وتُصبح المنفعة مملوكة لحملة الصكوك.
- صكوك ملكية الخدمات :تُصدر بقيمة متساوية، وتمثل حصة في خدمة معينة، وتكون على نوعين:
  - ✓ من جهة مسماة :مثل تقديم خدمة تعليم من جامعة معينة.
  - ✓ من جهة موصوفة في الذمة :مثل تقديم خدمة من جامعة بمواصفات محددة دون تسميتها.

- **صيغة الاستصناع:**

الاستصناع هو عقد يُبرم مع جهة صناعية لإنجاز عمل محدد في الذمة، مثل صناعة أثاث، أو سيارات، أو سفن، أو مبانٍ. وتقوم هذه الصيغة على تمويل المشروع الصناعي مقابل دفع الثمن مسبقًا، على أن تُنجز السلعة وفق مواصفات محددة. ويشترط الفقهاء في هذا النوع من العقود:(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، 2000، ص 387)

- أن يكون الشيء المطلوب تصنيعه محددًا بدقة تجنبًا للجهالة.
- أن يبقى الثمن ثابتًا، ما لم يتم الاتفاق لاحقًا على تعديلات في المواصفات أو نتيجة لظروف استثنائية.

- **صيغة السلم:**

يُعد السلم من العقود الشرعية المستخدمة للتمويل، ويُعرف بأنه بيع لسلعة موصوفة مؤجلة التسليم، مقابل ثمن عاجل. يُدفع الثمن كاملًا عند إبرام العقد، بينما يُسلَّم المبيع في وقت لاحق. ويجب أن تكون السلعة محددة المواصفات بصورة دقيقة تمنع الغموض، وعادة ما تُستخدم هذه الصيغة في تمويل قطاعات مثل الزراعة أو الصناعات التحويلية التي تعتمد على توريد منتجات لاحقًا.

❖ **<u>صيغ عقود المشاركات</u>**: ولها عدة اشكال نميزها من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: صيغ عقود المشاركات والمقارنة بينها

الصيغة	طبيعة المشاركة	ملكية رأس المال	الربح	الخسارة	المدة
المشاركة	مال ومال	مشتركة	نسبة شائعة من صافي الربح	مشتركة وعلى قدر رأس المال	قصيرة أو طويلة
المضاربة	مال وعمل	رب العمل	نسبة شائعة من صافي الربح	على رب العمل والعامل يخسر جهده	قصيرة
المزارعة	أرض وعمل	صاحب الأرض	حصة من الناتج	على مالك الأرض والعامل يخسر جهده	قصيرة
المساقاة	أرض وعمل	صاحب الأرض	حصة من الناتج	على مالك الأرض والعامل	قصيرة

				يخسر جهده	
المغارسة	أرض وعمل	مشتركة	حصة من الارض والشجر	مشتركة وعلى قدر النسبة المتفق عليها	طويلة

المصدر:، أحمد محمد محمود.(2010)،**الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية: الشركات، المضاربة، المزارعة، المساقاة، المغارسة، الأسهم، السندات والصكوك**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2010،ص10.

❖ **الصيغ التكافلية:**

تعتبر هذه الصيغ تضامنية بين أفراد المجتمع، وهي تتمثل فيمايلي:

- **الوقف:**

يُعد الوقف من الوسائل المالية التي تجمع بين الادخار والاستثمار، حيث يتم تخصيص جزء من الأموال – التي كان من الممكن استخدامها للاستهلاك – وتحويلها إلى أصول رأسمالية منتجة، تولّد عوائد ومنافع تُستخدم في المستقبل، سواء لصالح الأفراد أو المجتمع. وبهذا يشكّل الوقف آلية لتحويل الاستهلاك الآني إلى استثمار مستدام يسهم في زيادة الثروة الوطنية، ويدعم المشاريع التنموية والخدمية في مختلف القطاعات.(معتز محمد مصباح ، 2013، ص 20)

- **القرض الحسن:**

القرض الحسن هو شكل من أشكال التمويل الذي يُمنح دون فوائد، ويُعاد سداده بطريقة ميسّرة. وتستفيد منه المشروعات الصغيرة، لاسيما التي ينشئها الشباب، حيث يساعدهم هذا النوع من القروض على تجاوز عقبات التمويل الأولي، من خلال توفير نفقات بدء التشغيل أو تطوير النشاط الاستثماري، دون تحميلهم أعباء مالية إضافية.

- **الزكاة:**

الزكاة تمثل فريضة مالية قررتها الشريعة الإسلامية، تُؤخذ من أموال الأغنياء لتُوزع على مستحقيها وفقًا لمعايير محددة. وهي آلية إعادة توزيع للثروة داخل المجتمع، تساهم في دعم الفئات الهشة، وتحقيق التوازن الاجتماعي. وقد تُجمع الزكاة من قبل الدولة أو من ينوب عنها، دون أن ترتبط بمقابل مباشر لمن يدفعها، بل تُعد عبادة وحقًا للفقراء في أموال الأغنياء.(بوكليخةبومدين ، 2013، ص 12)

2.2.1.الإطار النظري للشمول المالي:

نال مصطلح الشمول المالي اهتمامًا واسعًا من قِبل الخبراء في المجال المالي، إلى جانب المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

2.2.1.تعريف الشمول المالي:

في تقريره لعام 2014 بعنوان "تقرير التنمية المالية العالمي"، يشير البنك الدولي إلى أن الشمول المالي يتمثل في نسبة الأفراد والمؤسسات التي تلجأ إلى استخدام الخدمات المالية المتنوعة.من جانبها، تُعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الشمول المالي على أنه عملية تهدف إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية الرسمية والمنظمة، ضمن شروط تتسم بالسهولة، والتكلفة المناسبة، والتوقيت الملائم. كما تؤكد على أهمية نشر الوعي والتثقيف المالي باعتبارهما أدوات داعمة لتعزيز الشمول المالي، وذلك بهدف تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع دائرة الاندماج في النظام المالي الرسمي. (مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، 2015،ص.ص 2-3.)

وبناءً على هذه الرؤى، يمكن اعتبار الشمول المالي نهجًا يسعى إلى توفير الخدمات المالية لكل فئات المجتمع دون تمييز، عبر آليات مرنة وسهلة الوصول، ضمن إطار قانوني وتنظيمي يضمن الشفافية ويسهم في تطوير البنية المالية وتعزيز الاستقرار المصرفي على المدى الطويل.الأول.

2.2.2.أبعاد الشمول المالي:(دريد حنان، غريب الطاوس ،2001،ص.8.)

❖ **إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية:**

تشير إلى قدرة الأفراد على الحصول على خدمات مالية من مؤسسات رسمية. ويتطلب تقييم هذا الجانب دراسة المعوقات المحتملة التي قد تحول دون فتح أو استخدام حسابات مصرفية، مثل التكاليف المرتفعة أو بعد المسافة عن مراكز تقديم الخدمات المصرفية.

❖ **مدى استخدام الخدمات المالية:**

يرتبط هذا البُعد بتحليل كيفية استفادة العملاء من الخدمات المالية المتوفرة في القطاع المصرفي، ويستلزم ذلك جمع معلومات دقيقة حول درجة انتظام وتكرار استخدام هذه الخدمات على مدى زمني محدد.

❖ **كفاءة وجودة الخدمات المالية:**

تمثل الجودة أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى أهمية الخدمات المالية من وجهة نظر العملاء. وتشمل تقييمات الجودة آراء العملاء ومواقفهم تجاه مستوى الخدمة، ورضاهم عن تجربتهم في طلب واستخدام المنتجات المالية.

3.2.2.مؤشرات الشمول المالي:(دريد حنان، غريب الطاوس ،2001،ص،8)

اعتمد البنك الدولي منذ عام 2011 مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي، والتي أصبحت تُعد من أبرز قواعد البيانات المرجعية لتقييم درجة انخراط الدول في النظام المالي الرسمي. ويمكن تلخيص أبرز هذه المؤشرات على النحو الآتي:

❖ **مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مالية رسمية:**

يمثل هذا المؤشر المعيار العام للشمول المالي، إذ يُستخدم في المقارنات الدولية لتحديد نسبة البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية.

❖ **مؤشر إمكانية الوصول إلى الحسابات المالية:**

يركّز هذا المؤشر على مدى قدرة الأفراد البالغين (15 سنة فأكثر) على الوصول إلى الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية، مثل استخدام البطاقات البنكية وأجهزة الصراف الآلي.

❖ **مؤشر استخدام الحسابات المصرفية:**

يعكس هذا المؤشر درجة تفعيل الحسابات من قبل الأفراد البالغين، عبر تتبع مدى استخدامها في المعاملات المالية اليومية مثل استلام الرواتب وتسديد الفواتير.

❖ **مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:**

يقيس نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بادخار أموالهم من خلال قنوات مالية رسمية، ما يعكس مدى ثقتهم بالنظام المالي الرسمي وقدرتهم على الاستفادة منه.

❖ **مؤشر الاقتراض من الجهات المالية الرسمية:**

يُعنى هذا المؤشر بتقدير حجم الاقتراض الذي يتم عبر المؤسسات المالية الرسمية من قبل الأفراد البالغين، مما يُظهر مدى الاعتماد على التمويل الرسمي في تلبية الحاجات المالية.

4.2.2.مبادئ الشمول المالي:

- وفقاً لما أقرته مجموعة العشرين(G20) ، تم تحديد مجموعة من المبادئ التي تُعَدّ أساساً لتحقيق الشمول المالي، وتهدف إلى تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بطريقة شاملة وآمنة. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:(مسعد خالد، بلحرش عائشة ،2022،ص ص،6-7)
- القيادة :التأكيد على ضرورة وجود التزام فعلي وقوي من قبل الحكومات لدعم الشمول المالي، لما له من دور فعال في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التنوع :اعتماد سياسات متنوعة تشجع بيئة تنافسية وتوفر حوافز قائمة على آليات السوق، لتسهيل الوصول المستدام إلى الخدمات المالية.
- الابتكار :تعزيز استخدام الحلول التكنولوجية والتطوير المؤسسي لتوسيع فرص الوصول إلى الأنظمة المالية، مع العمل على معالجة أوجه القصور في البنية التحتية المالية.
- الحماية :مقاربة شاملة لحماية حقوق المستهلكين في المجال المالي، وتوضيح الأدوار بين الجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات.
- التمكين المالي :العمل على تعزيز الثقافة المالية وبناء القدرات لدى الأفراد بما يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.
- التنسيق والتعاون :بناء بيئة مؤسسية واضحة المعالم من حيث المسؤوليات والتنسيق بين الجهات الحكومية، مع تعزيز التشاور مع القطاع الخاص وجميع الأطراف المعنية.
- الاعتماد على البيانات :استخدام البيانات الدقيقة والموثوقة كأداة لدعم القرارات السياساتية وقياس مدى التقدم في الشمول المالي، من خلال منهجية تراكمية تقوم على "التجريب والتعلم."
- التناسب :تصميم الأطر التنظيمية بما يتماشى مع طبيعة المخاطر والفوائد المرتبطة بالخدمات المالية الجديدة والمتطورة.
- **الإطار التنظيمي:**ضرورة مراعاة المعايير الدولية والخصوصيات المحلية في بناء أنظمة مرنة ومبنية على تقييم المخاطر، بما يدعم بيئة مالية تنافسية ويساهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3 . رقمنة الخدمات المصرفية الاسلامية وعلاقتها بالشمول المالي:

تُعد الابتكارات الرقمية أحد المحاور الأساسية في تعزيز الشمول المالي، حيث تسهم تطبيقات الهواتف المحمولة في تمكين الفئات الفقيرة وسكان المناطق النائية، الذين يعانون من التهميش في النظام المالي التقليدي، من الوصول بشكل ميسر إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية. وتتميز هذه الخدمات الرقمية بدرجة أمان أعلى مقارنة بحمل النقود. وفي هذا السياق، تسهم الصيرفة الإسلامية في ترسيخ مبادئ الشفافية من خلال إرساء آليات دقيقة للتدقيق المالي، ما يساهم في تقليص مستويات المخاطر والحد من حالات الاحتيال.

1.3 تبني الرقمنة في البنوك الإسلامية:

أدركت البنوك الإسلامية أهمية التطور الرقمي، فسارعت إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة ضمن رؤيتها الإستراتيجية لتحقيق أهدافها بعيدة المدى.

❖ **مفهوم الرقمنة والتحول الرقمي:**

تختلف الرقمنة عن مفهوم التحول الرقمي ويمكن التمييز بين المصطلحين كمايلي:

- **تعريف الرقمنة والتحول الرقمي:**

يشير مفهوم الرقمنة إلى عملية تحويل المحتوى أو البيانات إلى صيغة رقمية يمكن معالجتها بواسطة أنظمة الحاسوب. وفي مجال نظم المعلومات، تُفهم الرقمنة على أنها تحويل النصوص الورقية، والصور، والخرائط إلى بيانات ثنائية قابلة للعرض والمعالجة عبر الحواسيب باستخدام تقنيات المسح الضوئي. أما في ميدان الاتصالات، فتعني الرقمنة تحويل الإشارات التماثلية إلى رقمية. وتشير "المواد الرقمية" إلى كل ما يتم تخزينه ومعالجته ونقله عبر الوسائط والشبكات الرقمية. أما التحول الرقمي، فهو إعادة هيكلة شاملة للعمليات والمحتوى والمؤسسات، بما يتيح الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي يتيحها العالم الرقمي.(بوسمغونابراهيم ،2009،ص4)

- **مراحل التحول الرقمي:**

ينطلق التحول الرقمي ببناء رؤية استراتيجية ترتكز على فهم واقع المؤسسة قبل دخولها في البيئة الرقمية. ويستلزم ذلك تقييم القدرات التكنولوجية الحالية، واختيار نموذج عمل رقمي فعّال، وتحديد آليات التسويق الرقمي المناسبة. كما يتطلب إعداد خطط استثمارية دقيقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التقنية والتنظيمية، ما يستدعي وضع خطة شاملة ومتكاملة تواكب مختلف الظروف وتدفع بعجلة التحول بنجاح. (عبدالرحمنمحمدسليمان،زينبعبدالحفيظ ،2021،ص8)

- **أبرز مزايا الرقمنة:**

اتضحت جلياً المنافع المتعددة للتحول الرقمي على مستوى المؤسسات، وليس فقط بالنسبة للمستخدم النهائي. فهو يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي، وخفض التكاليف التشغيلية، وتوفير الوقت والجهد. كما يتيح تطوير خدمات مبتكرة بوسائل غير تقليدية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتسهيل وصول المستخدمين إليها. علاوة على ذلك، يعزز التحول الرقمي من قدرة المؤسسات على التوسع والوصول إلى فئات أوسع من الجمهور بكفاءة وشفافية. (عبدالرزاق،سحرمصطفى ،2019،ص8)

❖ **تزايد استخدام الرقمنة في المؤسسات المالية الإسلامية:**

يشهد قطاع التمويل الإسلامي اعتمادًا متزايدًا على الرقمنة عامًا بعد عام، ويُعد الانتشار الواسع لمؤسسات التمويل الإسلامي في العديد من دول العالم دليلاً واضحًا على سعيها الحثيث لمواكبة التحولات التكنولوجية العالمية. ويشمل ذلك تحسين جودة الخدمات المالية وتبني أحدث الابتكارات التقنية بشكل فعّال وفعّال.

وفي هذا السياق، أورد تقرير صادر عن مؤسسة **Islamic Fintech INF** في نهاية يوليو 2020 أن هناك 142 شركة ومؤسسة مالية إسلامية ناشطة في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى العالم خلال النصف الأول من سنة 2020. ويعكس الجدول المرفق توزيع هذه المؤسسات حسب الدول. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغ 417 مؤسسة بحلول عام 2024، ما يعكس وتيرة نمو سريعة في هذا المجال الحيوي.

الجدول 3 : توزيع شركات التكنولوجيا الإسلامية حسب الدولة (2024)

الترتيب	الدولة	عدد الشركات
1	المملكة المتحدة	**43**
2	ماليزيا	**57**
3	الإمارات العربية المتحدة	**47**
4	مصر	**11**

5	باكستان	**15**
6	الهند	**11**
7	اندونيسيا	**65**
8	المملكة العربية السعودية	**43**
9	قطر	**24**
10	الولايات المتحدة الأمريكية	**20**
11	باقي الدول	**81**
مجموع شركات التكنولوجيا المالية الاسلامية		417

Source: Dinar Standard & Elipses. (2024).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الشركات التي تعتمد على تكنولوجيا المالية الإسلامية موجودة في مختلف مناطق العالم وتأتي في المقدمةعشرة دول، حيث تأتي أندونيسيافي مقدمة الدول بوجود خمسة وستون شركة تقدم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحل ماليزيا في المرتبة الثانية بمجموع سبعة وخمسون شركة ثم الإمارات العربية المتحدة بسعة وأربعون شركة، وتحل رابعا المملكة العربية السعودية بمجموع ثلاثة وأربعون مؤسسة. وتحل خامسا قطر بمجموع أربعة وعشرون شركة.

إذ أن التكنولوجيا المالية تساهم بشكل فعّال في تطوير أنظمة إلكترونية مخصصة للقطاع المصرفي، مما ساعد المؤسسات المالية على تحسين أدائها وتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات وإجراء المعاملات. وينطبق هذا التطور كذلك على المصارف الإسلامية، حيث أظهرت قدرة واضحة على مواكبة التغيرات المتسارعة في البيئة المالية. وقد انعكس ذلك في توسّع انتشارها وتميزها من خلال دمج الحلول التقنية مع المبادئ التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية .(زيد أيمن، بوذراع أمينة ،2018،ص13)

2.3.مساهمة مؤسسات التكنولوجيا المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي:

تقدم مؤسسات التكنولوجيا المالية الاسلامية بديلا للفئات التي لا تريد التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات عديدة، حيث أن المنتوجات التي تقدمها المالية الاسلامية تلبي رغبات مختلف الشركات والأفراد.

- **واقع الشمول المالي في المؤسسات المالية العربية:**

تُواجه العديد من الدول العربية مجموعة من التحديات البنيوية والتنظيمية التي تعرقل جهود توسيع نطاق الشمول المالي، مما يجعلها لا تزال بعيدة عن بلوغ مستويات مقبولة، ويُظهر الجدول التالي تطور مؤشرات الشمول المالي في عدد من الدول العربية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2021، مما يُتيح تقييم مدى التقدم المحقق في هذا السياق.

الجدول 4 : تطور مؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية خلال الفترة 2011–2021

الدولة	2011	2014	2017	2021
الإمارات العربية	59.73	83.74	88.21	85.74
السعودية	46.42	69.41	71.7	74.32

الأردن	25.47	24.62	42.49	47.12
المغرب	غير متوفر	غير متوفر	28.64	44.37
الجزائر	33.29	50.48	42.78	44.10
تونس	غير متوفر	27	37	37
فلسطين	19.43	24.24	25.02	33.64
مصر	9.72	14.13	32.78	27.44
لبنان	37.03	46.93	44.75	20.70
العراق	10.55	10.97	22.67	18.57
اليمن	3.66	6.45	غير متوفر	11.90
ليبيا	غير متوفر	غير متوفر	66	غير متوفر

المصدر: (مجموعة البنك الدولي 2021).

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ تطورا إيجابيا لمجموع الدول العربية ولكن بمعدل نسبي متناقص، وخاصة بعد سنة 2017 ويمكن تحليل قيم الجدول وفق السنوات ، حيث من سنة 2011 إلى 2014ارتفاع من 31.24%إلى 36.75%زيادة بـ 5.51نقطة مئوية ومن 2014 إلى 2017:ارتفاع واضح بزيادة بـ 8.15نقطة مئوية، أما من 2017 إلى 2021:زيادة طفيفة بـ 1.82نقطة مئوية. كما يمكن ملاحظة بأن دولة الإمارات كان هناك تراجع طفيف من 88.21 (2017) إلى 85.74 (2021). رغم ذلك، تبقى الأعلى، على العموم دول الخليج (الإمارات، السعودية) تتصدر المؤشر، ربما بسبب البنية المالية الرقمية المتقدمة ثم الأردن ثالثة بنسبة 47.12%، وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة ب نسبة تقدر ب44.10%، وتأتي دول مثل المغرب والأردن وفلسطين التي أظهرت جهودًا قوية لتحسين الشمول المالي. وربما بعض الدول ضعيفة ويرجع ذلك لكونها متأثرة بالنزاعات (اليمن، العراق، ليبيا) تعاني من ضعف البنية التحتية المالية.

❖ **أثر الخدمات المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي:**

تساهم المؤسسات المالية الاسلامية في زيادة نسبة المتعاملين بالخدمات المالية الاسلامية وفق الشريعة الاسلامية فهي بذلك توسع دائرة المتعاملين وزيادة اشتمال فئات أوسع،حيث توفر بديلا عن القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات عديدة، من خلال التعامل وفق الشريعة الاسلامية وتحمل الأخطار ويمكن ان تتبين حجم التسهيلات وفق التمويل الاسلامي من خلال الشكل الموالي:

الشكل1 : توزيع حسابات التمويل الاسلامية لدى البنوك التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة لعينة من 12 بنك

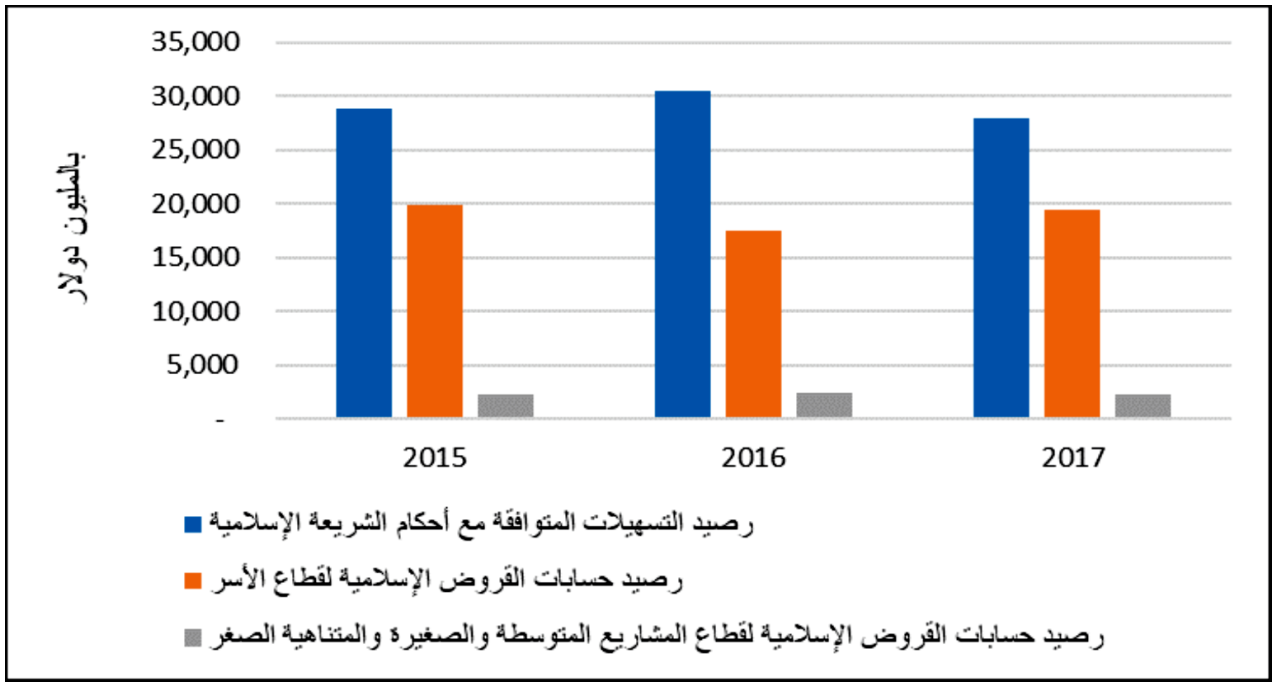

المصدر:صندوق النقد العربي،2019، استبيان حول دور الخدمات المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي للدول العربية

من خلال الشكل رقم 1 نلاحظ، خلال سنة 2015 النسبة الأكبر كانت للتسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يليها قروض قطاع الأسر، ثم نسبة صغيرة جدًا لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.و خلال 2016 استمرت التسهيلات الإسلامية في أخذ الحصة الأكبر، وانخفاض نسبي في قروض قطاع الأسر مقارنة بـ2015.مع ارتفاع طفيف في نسبة قروض المشاريع الصغيرة، وبالنسبة لسنة 2017 تراجعت حصة التسهيلات الإسلامية قليلاً مقارنة بـ2016،وعادت قروض الأسر إلى الارتفاع، أما عن نسبة قروض المشاريع الصغيرة بقيت محدودة، ومنه نتبين بأن التسهيلات المتوافقة مع الشريعة تهيمن على النشاط المالي الإسلامي، مع اهتمام متزايد بقروض الأسر، في حين أن التمويل الموجه للمشاريع الصغيرة لا يزال ضعيفًا، مما قد يشير إلى فرصة للنمو في هذا القطاع لتعزيز الشمول المالي.

- **واقع الشمول المالي في الجزائر:**

بالنسبة للجزائر فهي تحتل مراتب متدنية (تحت المتوسط)ضمن مؤشرات الشمول المالي، ويمكن أن نبين هذا الواقع من خلال بعض أهم مؤشرات الشمول المالي من خلال الجداول الموالية:

جدول رقم (5) : الوصول للخدمات المالية للبنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الجزائر

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	8.35	8.75	9.13	9.54	9.64	9.71	9.54	10.63
اجمالي عدد الصراف الآلي البنكية النشطة	/	1370	1443	1421	1386	1564	1565	1755

اجمالي وكلات شبكة البنوك والمؤسسات المالية		1664 فرع مع بداية سنة 2021
عدد سكان الجزائر سنة 2020		44227000 مواطن (منهم 30721000 مواطن بالغ)
عدد البنوك والمؤسسات المالية سنة 2021		28 (20 بنك تجاري و8 مؤسسات مالية)
مقدمي الخدمات المالية عبر الويب		71 تاجر منخرط في نظام الدفع الالكتروني بين البنوك سنة 2020
اجمالي البطاقات البنكية		2160417 بطاقة بنكية CIB سنة 2020
اجمالي البطاقات الذهبية (يصدرها بريد الجزائر)		6000000 بطاقة ذهبية سنة 2020
مشتركو الهاتف النقال		45522938 مشترك
اجمالي فروع بريد الجزائر لسنة 2020		33945 محطة
عدد محطات الدفع الإلكتروني لكل 100 ألف بالغ		110.5 محطة
عدد مكاتب البريد لكل 100 ألف بالغ		13 مكتب
عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية لكل 100 ألف بالغ		5.2 فرع (المعيار العالمي: 20 وكالة لكل 100 الف بالغ)

المصدر: -نعيمي رشيد،2021، ص12.

- الموقع الرسمي ل ".تجمع النقد الآلي :" أطلع عليه بتاريخ : 2024/02/02

/ https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

- الموقع الرسمي لبنك الجزائر :" أطلع عليه بتاريخ : 2024/02/02

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 بالغ في الجزائر عرفت تحسنًا تدريجيًا بين عامي 2015 و2022، حيث ارتفع من 8.35جهازًا عام 2015 إلى 10.63جهازًا عام 2022. هذا التطور يعكس توجهًا نحو تعزيز الوصول للخدمات البنكية عبر القنوات غير التقليدية.مع ذلك، يبقى المعدل المسجّل دون المستوى العالمي، إذ تشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط عدد أجهزة الصراف الآلي عالميًا يتجاوز 45 لكل 100,000 بالغ في العديد من الدول ذات البنية المالية المتقدمة.

وتعتبر هذه النسبة قليلة جدا بالإضافة لذلك لم تحقق التطور المطلوب خلالالسنوات المشار اليها، كما أن اجمالي عدد الصراف الآلي البنكية النشطة بالجزائر1755 إلى غاية 2021 ، وهو الأخر قليل مقارنة بعدد السكان، أما عن نسبة مقدمي الخدمات المالية عبر الويب ممثلة ب منخرط في نظام الدفع الالكتروني بين البنوك سنة 2020 فهي ألاخرى نسبة جد ضعيفة، أما عن مؤشر عدد البنوك والمؤسسات المالية سنة 2021 وكذا اجمالي البطاقات البنكية القدرة ب 2160417 بطاقة بنكية CIB سنة 2020، كذلك هي الأخرى مازالت بعيدة عن المعدلات العالمية، أما فيما يخص مؤشر عدد وكالات شبكة البنوك والمؤسسات المالية المقدر بنسبة تزيد عن 5 لكل 100 ألف بالغ، بعيد ة عن المعدل أو المعيار العالمي المقدر ب 20 وكالة لكل 100 ألف بالغ.هناك ومما سبق نستخلص بأن ضعف واضح في مؤشرات الشمول المالي البنكي في الجزائر مقارنة بالمعايير الدولية.

جدول رقم (6) : نسبة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية بالنسبة إلى اجمالي عدد السكان الباغين في الجزائر

المؤشرات	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين اللذين يمتلكون حسابات مالية رسمية	%33	%50	%43	%43
نسبة الأفراد البالغين اللذين يمتلكون حسابات مالية رسمية(ذكور)	%46	%61	%56	%57
نسبة الأفراد البالغين اللذين يمتلكون حسابات مالية رسمية (اناث)	%20	%40	%29	%31
توزع نسبة الأفراد اللذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسميـة وفق الأعمـار (15- 24 سنة)	%20	%38	%29	%27
توزع نسبة الأفراد اللذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسميـة وفق الأعمـار (أكثر من 25 سنة)	%40	%57	%49	%51

Source : (World Bank, 2021)

من خلال الجدول رقم (6) يتبين لنا الفرق بين الجنسين ، حيث أن نسبة الأفراد الذكور البالغين اللذين يمتلكون حسابات مالية رسمية أبر من نسبة الأفراد الإناث البالغين اللذين يمتلكون حسابات مالية رسمية لكل السنوات فهي تقارب الضعف وتتجاوز ذلك في بعض الأحيان ويفسر ذلك بالطابع الذكوري للمجتمع الجزائري من حيث ريادة الأعمال ونسبة البطالة المرتفعة لدى النساء وذلك لأن شريحة كبيرة من النساء هن ربات بيوت، كذلك توزع نسبة الأفراد اللذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسميـة وفق الأعمـار نجد نسبة الفئات العمرية الأكبر من 25 سنة هي الأخرى تتجاوز الفئة العمرية المحصورة بين 15 و 24 سنة، وذلك يعزى لتفشي البطالة لدى فئة الشباب من جهة، ومن جهة أخرى القانون الجزائري لا يساعد الفئة العمرية الأقل من 18 سنة من فتح حسابات بنكية.

كما نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع وتطور المؤشرات من سنة 2011 إلى سنة 2014 ثم تراجعها سنة 2017، وهذا راجع إلى الظروف الاستثنائية وحالة التكشف التي أقرتها الدولة، نتيجة الأزمة المالية وانخفاض اسعار المحروقات، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة وتراجع النشاطات التجارية والأعمال بصفة عامة

4. تحليل النتائج:

- الخدمات المالية الإسلامية الرقمية أصبحت بديلًا جاذبًا، تسهم في رفع معدلات الشمول المالي، خاصة في البيئات التي تتسم بانخفاض الثقة في البنوك التقليدية.
- بينت الدراسة أن تنامي حجم التمويل الإسلامي، بما في ذلك حسابات الأفراد، تمويل الأسر، والمشاريع الصغيرة، يُنبئ بقدرة هذا القطاع على **تقليص الفجوة التمويلية** مع النظام التقليدي، خاصة عندما تُوظف أدوات رقمية مرنة مثل الصيرفة الإسلامية عبر الهاتف المحمول، والتمويل الجماعي الإسلامي.

- أثبت البحث أن رقمنة الخدمات المصرفية الإسلامية تمثل رافعة حقيقية لتعزيز الشمول المالي، خصوصًا في الدول ذات الغالبية المسلمة، حيث يرفض كثير من المواطنين التعامل مع البنوك التقليدية بسبب الفوائد الربوية. التحول الرقمي في هذه البنوك أتاح تقديم خدمات مالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية مع سهولة في الوصول وسرعة في الأداء، مما شجع فئات جديدة على الاندماج في النظام المالي الرسمي .
- **تشير** البيانات إلى أن عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية ارتفع بشكل كبير، حيث بلغت 417 شركة في 2024، تتركز في دول مثل إندونيسيا، ماليزيا، والإمارات. ويعكس هذا النمو توسع السوق واعتماد شرائح واسعة على هذه الحلول الرقمية، ما يعزز من قدرة المالية الإسلامية على الوصول إلى الفئات غير المتعاملة مع النظام المصرفي التقليدي.
- غم التقدم النسبي، ما زالت الجزائر تسجّل مستويات شمول مالي دون المعدلات العالمية، ويظهر ذلك في:

انخفاض عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ (أقل من 10)،ضعف نسبة امتلاك حسابات مالية رسمية (43% فقط من البالغين في 2021) ،تراجع في بعض المؤشرات بين 2014 و2017 بسبب الأزمات الاقتصادية،فجوة واضحة بين الذكور والإناث، وبين الفئات العمرية المختلفة،نقص في اعتماد الخدمات المصرفية الرقمية مقارنة بدول الخليج أو دول شرق آسيا

- بالرغم من تأخر الجزائر في المؤشرات، بدأت في إطلاق مبادرات رقمية في البنوك الإسلامية، ولكن بوتيرة بطيئة. وقد تبين أن:
- عدد البطاقات البنكية الذهبية (6 مليون) يفوق عدد بطاقات البنوك التجارية (2.1 مليون)، مما يدل على ضعف الإقبال على البنوك.

5. الخاتمة:

من خلال البحث وجدنا بأن متطلبات تحقيق الشمول الماليبحاجةدائمةلابتكارات التكنولوجيا المالية وبالأخص التكنولوجيا المالية الاسلامية من خلال الزيادة والتوسع في المصادرالتمويليةلتشمل أكبر عدد من الفئات أو الشركات، ومنأجلتحقيقأهداف الشمول المالي بأكبر كفاءة واستدامة،يعتمد على التحول الرقمي في مجال المالية الاسلامية كإحدىأهم البدائلالإستراتيجيةالمستمرةوالمتجددة، ويمكن للأدوات والخدمات الرقمية للمالية الإسلامية المبتكرة أن تكون أكثر جاذبية بما تتميز به من خصائص تجذب مختلف الفئات، أما بالنسبة للجزائر فقد توصلنا إلى أن الدولة الجزائرية مازالت متأخرة في مجال التحول الرقمي والشمول المالي، بالرغم من المحاولات التي تحتاج إلى المزيد من الجدية لي اللحاق بركب الدول السباقة. كما وسنعرضماتوصلنا إليه من نتائج منخلال محاولتنا الإجابة علىالإشكاليةوما يرتبط بها من مختلف المفاهيم والملاحظات كالتالي:

- تعتبرالخدمات المالية الاسلامية مصدرلجذب أكبر عدد من العملاء،وتعتبرمنالوسائلالفعالةلتشجيعالاستثمار، من خلال تحقيق عديد الرغبات في أن واحد للمستثمرين، باعتبارها مصدر أكثر أمانا للمستثمرين ، بالإضافة إلى أنها تلتزم بمبادئ ومقاصد المعاملات وفق الشريعة الإسلامية، كما تملك الخمات المالية الاسلامية قدرة وجاهزية للتعامل بكفاءة مع المستجدات.

- نمو وتطور حجم اصدار التمويل الاسلامي ينبئ بأفاق مستقبلية زاهرة لهذا النوع من مصادر التمويل، مما سيساهم في تقليل الفجوة بين التمويل التقليدي والتمويل الاسلامي.

- يساهم التحول التحول الرقمي في مجال المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي من خلال التسهيلات والخدمات المقدمة وفق الشريعة الاسلامية، بالإضافة جانب الأمان وتقليل المخاطر وكذا تقليل التكلفة وربح الوقت وإتاحة الفرص لوصول الخدمات المالية الاسلامية لمختلف الفئات خاصة الفئات الهشة.

التوصيات:

- العمل على نشر ثقافة المعاملات الإسلامية وجذب عدد اكبر من المستثمرين، من خلال تلبية رغباتهم وتطوير آلياتها وتسهيل المعاملات وتبسيطها لتكون أكثر جاذبية عن غيرها من المصادر.
- الاهتمام بالجانب البشري المسير من خلال التكوين العالي و مواكبة أحدث التكنولوجيا الرقمية في هذا المجال.
- يجب العمل على تطوير أليات تقديم الخمات المالية الإسلامية وذلك لاستقطاب المستثمرين الذين ما زالوا يمتنعون عن التعامل وفق هذا التوجه.
- الاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لمختلف مصادر التمويل، لتأكيد الإثبات العملي لدور الصناعة المالية الإسلامية ورقمنتها،لتعزيز الشمول المالي.
- إجراء دراسة ميدانية لقياس أثر الصيرفة الإسلامية الرقمية على الفئات المستبعدة ماليًا.
- تقييم جاهزية النظام المالي الجزائري لاستيعاب التحول الرقمي الإسلامي من الناحية القانونية والبشرية والتقنية.

6. قائمة المراجع:

1. بوكليخةبومدين،(2013)،**الإطارالمؤسساتيللزكاةودورهافيتنميةالاقتصادالجزائري**،رسالةماجيسترفيالعلومالاقتصادية،ت خصصالتحليلالمؤسساتيوالتنمية،كليةالعلومالاقتصادية،علومالتسييروالعلوملتجارية،جامعةتلمسان،
2. بوسمغونابراهيم،" (2009)،**تكنولوجياالمعلوماتوتطبيقاتهافيمجالالأرشيف"**،رسالةماجستيرفيعلمالمكتبات تخصص اعلام الي وتقني، جامعة متوري ، قسنطينة.
3. دريد حنان، غريب الطاوس، (2021)، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي : دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الأول.
4. الزحيلي وهبة،(2007)، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق.
5. سمحان حسين محمد ،(2013) ، العمليات المصرفية الإسلامية (مفهوم ومحاسبة)
6. الشرقاوي المالقي عائشة،(2000)، البنوك الإسلامية بين التجربة و الفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء .
7. .عبد الرحمن محمد سليمان،(2021)، زينب عبد الحفيظ، دور التحول الرقمي للخدمات المالية في تغزيز الشمول لتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للتحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، 24-25 مارس.
8. عبد الرحمن يسري،(2020)، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الصادرة عن قسم البحوث والدراسات الاقتصادية في بنك دبي الإسلامي، العدد،167 .

9. عبد الرزاق ، سحر مصطفى، (2019)،التحول الرقمي تحدي جديد لمهنة المحاسبة والمراجعة لدعم التنمية المستدامة، المؤتمر السنوي الرابعوالعشرون لبحوث الأزمات بعنوان ادارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر2030، جامعة عين شمس.

10. عبدالسميعالمصري،(1998)،**المصرفالإسلاميعلمياوعمليا**،مكتبةوهبة،القاهرة،الطبعالأولى.

11. عرفان دوني، (2016)،**صكوك إجارة حكومة أندونيسا ،دراسة فقهية تأصيلية نقدية**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة محمدية سوراكر، أندونيسا.

12. لخديمي عبد الحميد، لخديمي حسان،(2013، فبراير 23-24)، قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي، الملتقي الدولي الأول، جامعة غرداية.

13. مسعد خ، بلحرش ع، (2020)،الشمول المالي و تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية ، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 8، ع 1.

14. معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسساتالماليةالإسلامية،(2000)،البحرين.

15. معتزمحمدمصباح،دورالوقفالخيريفيالتنميةالاقتصادية (دراسةتطبيقيةلقطاعغزة)،رسالة ماجيسترفياقتصادياتالتنمية،كليةالتجارة،الجامعةالاسلامية -غزة،2013 .

16. نعيمي رشيد، بن ساسي عبد الحفيظ،(2021)، تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي، مجلة افاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 10، العدد2 ، جامعة ورقلة.

17. كوثرعبدالفتاحمحمودالابجي،**قياسوتوزيعالربحفيالبنكالإسلامي**،المعهدالعالميللفكرالإسلامي،القاهرة،1996

18. يحياوي وفاء،و آخرون، (2013 يونيو27-29)،دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية صفاقس – الجمهورية التونسية جامعة صفاقس .

19. زيد أيمن، بوذراع أمينة، (2018)،**التكنولوجيا المالية الاسلامية والحاجة للابتكار،تجربة المصارف الثلاثة** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7، العدد3 .

20. Omar faridi. There are Now 142 Islamic Fintech Firms Globally, According to IFN Islamic fintech, retrieved 1August, 2020

21.(World Bank,)https://www.worldbank.org/ext/en/home

DinarStandard & Elipses. (2024). Global Islamic Fintech Report

22.2024/25.

https://salaamgateway.com/specialcoverage/islamic-fintech-2024

23.bank of algeria ,Nombre de distributeurs automatiques des billets (DAB) des agences bancaires. 2024.

.//https://www.bank-of-algeria.dz/ar

7. الملاحق:

ملحق 1 :عدد أجهزة الصراف الالي في البنوك الجزائرية

Nombre de distributeurs automatiques des billets (DAB) des agences bancaires

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Zone Urbaine	724	826	946	1`020	1`122	1`163	1`243	1`289	1`333	1`365
Zone Rurale	18	42	50	30	33	64	43	52	54	56
Total	742	868	996	1`050	1`155	1`227	1`286	1`341	1`387	1`421

2019	2020	2021	2022	2023
1`313	1`481	1`573	1`649	1`499
73	83	92	106	115
1`386	1`564	1`665	1`755	1`614